تطور انتاج الفاكهة واستهلاكها فى مصر *

للمهندس الزراعى حسين على خليل
الإحصائى بإدارة الخضر والفاكهة فى وزارة التموين المصرية

سجلت السنوات الأخيرة زيادة كمية كبيرة فى المساحات المنزرعة من أغلب أنواع الفاكهة ، فأدى هذا إلى إنتاج الفاكهة بشكل واضح . ويرجع ذلك لازدياد عدد السكان فى مصر بمعدل ٢,٥ ٪ سنوياً ، وزيادة استهلاك الفاكهة بين الطبقات المتوسطة ، فقد أصبحوا يقبلون عليها باعتبارها مادة غذائية أساسية واقية للجسم من أمراض نقص التغذية ، لا باعتبارها مادة كمالية كما كان ينظر إليها من قبل .

وسأوضح فى الجدول التالى مدى التوسع فى زراعة الفاكهة بمصر فى الربع قرن الأخير :

السنة	مساحة الفاكهة بالفدان	جملة الزمام المزروع	نسبة الفاكهة ٪
١٩٢٩	٢٩,٧٠٤	٥,٥٠٧,٠٠٠	٠,٦
١٩٣٩	٥٤,٠٠٠	٥,٥٨١,٠٠٠	١,—
١٩٤٩	٨٤,٣٨٥	٥,٨٣٤,٠٠٠	١,٣
١٩٥٧	١١٠,٥٩٢	٦,١٥٠,٠٠٠	١,٨

هذا مع ملاحظة أن مساحة الفاكهة المذكورة لاتشمل النخيل، وبذلك يتضح لنا جلياً مما يلى :

١ — زادت مساحة الفاكهة زيادة كبيرة جداً ، فبعد أن كانت ٣٠ ألف فدان فى عام ١٩٢٩ أصبحت ١١٠ ألف فدان فى عام ١٩٥٧ بزيادة قدرها ٣٧٠ ٪ .

(*) عن النشرة الشهرية لوزارة التموين ، العدد الخامس سنة ١٩٥٨

٢ — كانت مساحة الفاكهة بالنسبة لجملة الزمام المزروع ٠,٦ ٪ فى عام ١٩٢٩ فارتفعت هذه النسبة إلى ١,٨ فى عام ١٩٥٧ .

هذا وتوجه الحكومة اهتماماً كبيراً إلى التنسيق بين السياسة الزراعية والسياسة الغذائية بغية إيجاد التكامل بين السياستين ، كأن تقوم بمراقبة الإنتاج ، وحركة الصادرات والواردات ، والنظر فى الكميات الممكن الترخيص بتصديرها للخارج فى حدود ما يسمح به الإنتاج ، وتنظيم حركة الاستيراد بما يتفق والأوضاع الاقتصادية السليمة .

فكان من الطبيعى أن أدت زيادة إنتاج الفاكهة إلى تقليل استيرادها وزيادة الصادر منها على الرغم من زيادة عدد السكان فى مصر بشكل واضح ، وزيادة القوة الاستهلاكية لأفراد الشعب .

وليس العهد ببعيد حينما كانت الفاكهة الأجنبية تغمر أسواقنا ، فكلنا يذكر البرتقال اليافاوى الذى كان يرد من فلسطين والشام ، كما نذكر العنب الأزميرلى الذى كان يرد لنا من تركيا واليونان ، وكذلك الموز من جزر الكنارى ، وكلها فاكهة شعبية كان المصريون يستهلكون منها كميات كبيرة .

وإنى أوضح فى الجدول التالى كميات الفاكهة الطازجة والمجففة التى استوردت من الخارج فى سنوات مختلفة بالطن :

الأنواع	١٩٢٩	١٩٣٩	١٩٤٩	١٩٥٧
فاكهة طازجة	٤٨,٠٥٤	١٦,٢٩٠	٦,٥٠٩	٢,٩٩٨
عجوة وبلح	٢,٢١٨	٩,٥٥٠	٨,٤٤٨	٢٠,١١٣
ياميش	١٧,٨٦٨	٨,٤٣٥	١٣,٠٠٣	٦,٤٣٢
الإجمالى	٦٨,١٤٠	٣٤,٢٧٥	٢٧,٩٦٠	٢٩,٥٤٣

ويتضح مما سبق أن واردات الفاكهة الطازجة فى تناقص كبير ، فبينما كان المستورد منها ٤٨ ألف طن فى عام ١٩٢٩ أصبح ٣٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٧ ، كما أن الكميات التى تستورد من التفاح والكمثرى والخوخ والبرقوق والمشمش التى

تأتينا صيفاً من أوربا وحوض البحر الأبيض المتوسط سيظل ورودها فى تناقص مطرد إلى أن نتغلب على الصعوبات التى تعترض زراعة الأصناف الأوربية والأمريكية الممتازة منها .

كما أن الكميات المستوردة من العجوة والبلح زادت زيادة ظاهرة من ألفى طن فى عام ١٩٢٩ إلى ٢٠ ألف طن فى عام ١٩٥٧ وذلك لإقبال الشعب ، خصوصاً الطبقات الفقيرة ، على استهلاكها بشكل ملحوظ .

أما وارداتنا من الفواكه المجففة كالزبيب والمشمش المجفف وقمر الدين ، وكذلك النقل كالجوز واللوز والبندق والفستق وخلافها من أصناف اليامبش المختلفة ، فقد نقصت الكميات المستوردة منها من ١٨ ألف طن فى عام ١٩٢٩ إلى ٦٤٠٠ طن فى عام ١٩٥٧ وسيستمر استيرادها فى المستقبل إلى أن تكفى البلاد حاجتها من الفاكهة الغضة وتنجح زراعة الأصناف الصالحة للتجفيف .

ويتضح مما سبق أن إجمالى المستورد من الفاكهة تناقص من ٦٨ ألف طن فى عام ١٩٢٩ إلى ٣٠ ألف طن فى عام ١٩٥٧ وهذا يمكن البلاد من توفير حصيلة من النقد الأجنبى تستخدمها فى استيراد حاجيات هامة أخرى بدلا من تبديدها فى استيراد المواد الغذائية التى تسمح إمكانيات البلاد بإنتاجها محلياً .

وأوضح فى الجدول التالى كميات الفاكهة المصدرة للخارج فى سنوات مختلفة بالطن :

الأنواع	١٩٢٩	١٩٤٠	١٩٤٩	١٩٥٧
فاكهة طازجة	٧٢	١٠٥٨	٧٩٠	٤٨١٢
عجوة وبلح	٧٢٤	٤٦٢	٢٨١	١٦١
الإجمالى	٧٩٦	١٥٢٠	١٠٧١	٤٩٧٣

ويتبين مما سبق أن صادرات الفاكهة للخارج قد زادت زيادة ظاهرة ، فبعد أن كانت ٨٠٠ طن فى عام ١٩٢٩ أصبحت نحو ٥٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٧ .

أهمية الفاكهة ونصيب الفرد منها فى مصر :

تعتبر الفاكهة من أهم مصادر التغذية لاحتوائها على نسبة عالية من المواد السكرية والأملاح المعدنية ، مضافة إليها الفيتامينات الضرورية التى يحتاج إليها الجسم لتنظيم عملياته الحيوية المختلفة على وجه يهيء له الصحة والنشاط والوقاية من الأمراض ، ولذلك أطلق على الفواكه مع الخضر اسم « الأغذية الواقية » .

ولقد كان الكثيرون — إلى عهد قريب — يعتبرون الفاكهة من كماليات الغذاء ويعزون قيمتها إلى حلاوتها وطيب نكهتها . وكانت لندرتها وقلة الإقبال على زراعتها عزيزة إلا على الأغنياء والقادرين ، أما الآن فقد تغيرت الأوضاع بعد أن زاد الإقبال على زراعتها وتضاعفت الكميات المنتجة منها محلياً .

وسأوضح فيما يلى مقارنة نصيب الفرد من الفاكهة المنتجة محلياً فى سنوات مختلفة :

السنة	عدد السكان	الإنتاج بالطن	نصيب الفرد بالكيلو فى السنة
١٩٣٧	١٥,٩٣٢,٠٠٠	٤٨١,٣٠٧	٣٠و٢
١٩٤٨	١٩,٤٧٩,٠٠٠	٦٤٠,١٣٠	٣٢و٨
١٩٥٧	٢٣,٨٨٤,٠٠٠	٩٤٧,١٣٣	٣٩و٨

ويتضح مما سبق :

١ — زيادة عدد السكان من ١٦ مليون نسمة فى عام ١٩٣٧ إلى ٢٤ مليون نسمة فى عام ١٩٥٧ وتبلغ نسبة هذه الزيادة ٥٠ فى المائة .

٢ — زيادة إنتاج الفاكهة من ٤٨١ ألف طن إلى ٩٤٧ ألف طن فى نفس المدة ، وتبلغ نسبة هذه الزيادة حوالى ١٠٠ فى المائة .

٣ — زاد نصيب الفرد من الفاكهة تبعاً لذلك من ٣٠ كيلوجراماً إلى ٤٠ كيلوجراماً فى السنة .

ورغم زيادة نصيب الفرد من الفاكهة فى مصر الآن عن ذى قبل فإنه لا يزال منخفضاً إذا قورن بما يجب أن يستهلكه أو بما يستهلك فى البلاد المتقدمة التى اشتهرت

بمستوى عال فى التغذية ، فإنه بينما يصل نصيب الفرد فى مصر إلى ٤٠ كيلوجراماً فى العام ـ على فرض المساواة التامة فى الاستهلاك بين الأفراد ـ وهو ما لا يحدث مطلقاً ـ نجد أن استهلاك الفرد فى الولايات المتحدة يصل إلى ٩٠ كيلوجراماً ، ومن ذلك يتضح أن النقص الغذائى فى نصيب الفرد من استهلاك الفاكهة فى مصر كبير .

ومما سبق يتضح أيضاً أنه رغم الزيادة الكبيرة التى وصلنا إليها فى إنتاج الفاكهة فإنها لا تتناسب مع حاجاتنا الغذائية ، لهذا يجب العمل على زيادة المساحات المزروعة من الفاكهة حتى يفى إنتاجها بحاجة الاستهلاك المحلى المتزايد بسبب تزايد السكان وارتفاع معدل استهلاك الفاكهة بين طبقات الشعب بارتفاع مستوى المعيشة ، وبذلك نمنع تسرب ملايين الجنيهات إلى الخارج سنويا ثمنا لما نستورده من أنواع الفاكهة المختلفة ، كما يمكن تصدير الفائض عن حاجة البلاد إلى الأسواق الخارجية لتوفير العملات الأجنبية ، يضاف إلى هذا أن التوسع فى زراعة الفاكهة يؤدى إلى تنويع الإنتاج وعدم الاعتماد على محصول رئيسى واحد .

هذا وقد شكلت من عدة سنوات لجنة بوزارة الزراعة من خبراء الفاكهة لدراسة موضوع التوسع فى إنتاج الفاكهة بمصر ، وقد رأت هذه اللجنة أن المحاصيل الأساسية التى يجب الاهتمام بها فى الوقت الحالى لسد حاجة الاستهلاك المحلى وتصدير كميات منها هى : الموالح والعنب ، والموز ، والمانجو ، والبلح ، والزيتون ، والجوافة .

وأعرض فيما يلى نبذة عن المساحة والإنتاج الحالى لأنواع الفاكهة المختلفة كل نوع منها على حـــدة ، وما أوصت به اللجنة السالفة الذكر بخصوص التوسع فى زراعتها :

الموالح :

المنزرع منها الآن ٥٢ ألف فدان أنتجت ٣١٠ ألف طن فى عام ١٩٥٧ ومتوسط ما يناله الفرد من ثمارها فى السنة ١٢ كيلوجراما ، وقد أوصت اللجنة المذكورة بزيادة استهلاك الفرد السنوى إلى ٢٠ كيلوجراما مؤقتاً إلى أن تسمح الظروف بالاتساع إلى أبعد من ذلك ؛ وعلى هذا تلزم زيادة المساحة الحالية

للوالح إلى ١٠٠ ألف فدان بغية رفع استهلاك الفرد إلى الحد المقترح ، وذلك خلاف مساحات أخرى تخصص للتصدير إلى أسواق أوربا .

العنب :

المنزرع منه الآن ١٩ ألف فدان أنتجت ٩٠ ألف طن فى عام ١٩٥٧ ويبلغ متوسط ما يناله الفرد من ثمار العنب الناتج محليا ٣ ½ كيلوجرام فى السنة ، ونظرا لأن هذه الكمية قليلة ، يضاف إليهـــا أن البلاد تستورد أكثر من ٢٠٠٠ طن من الزبيب كل عام ، فقد أوصت اللجنة بزراعة ٢٠ ألف فدان أخرى لزيادة نصيب الفرد إلى ٦ كيلوجرامات من العنب الطازج تضاف إليها خمسة آلاف فدان أخرى لإنتاج الزبيب الذى سيزداد استهلاكه مستقبلا ، بخلاف المساحات اللازمة للتصدير .

الموز :

المنزرع منه الآن ٦٥٠٠ فدان أنتجت ٤٤١٠٠ طن فى عام ١٩٥٧ ويبلغ نصيب الفرد منه ١٫٨ كيلوجرامات فى السنة ، وقد أوصت اللجنة بزيادة المساحة إلى ١٦ ألف فدان لينال كل فرد كمية أكبر مما يناله الآن خصوصا أن الموز من أكبر الفواكه احتواء على المواد الغذائية مع تصدير الفائض للأسواق الخارجية.

المانجو :

المزروع منها فى الوقت الحاضر ١٣٫٩٠٠ فدان أنتجت ٧٣ ألف طن فى عام ١٩٥٧ ويبلغ متوسط استهلاك الفرد منها ٣ كيلوجرامات فى السنة ، وثمار هذه الفاكهة لا تزال تباع بثمن مرتفع فى السوق المحليـة عن ثمار أى نوع آخر من الفاكهة الناتجة بمصر ، ولا يزال هذا الثمن بعيداً فى مستواه عن متناول السواد الأعظم من السكان ، وهذه المساحة ليست كافية لسد حاجة الشعب من هذه الفاكهة ، لهذا يجب العمل على زيادتها حتى تنخفض أسعارها وتصبح فى متناول الجميع ، ولهذا أوصت اللجنـــة بضرورة زيادة المساحة مبدئياً إلى ١٩ ألف فدان لسد حاجة الاستهلاك المحلى والتصدير .

البلح :

من الفواكة الشعبية فى البـــلاد ، ويستهلكه جميع أفراد الشعب ، غنيهم

وفقيرهم ، ويبلغ عدد أشجار النخيل المثمرة ٥,٢٩٢,٠٠٠ نخلة أنتجت ٣٦٢,٠٠٠ طن فى عام ١٩٥٧ ومتوسط استهلاك الفرد من البلح ١٥ كيلو جراما فى السنة . ولما كان المحصول المحلى لا يفى بحاجة الأهالى خصوصاً أن أكثر البلح الذى ننتجه محلياً من الأصناف الغنية بالسكر والرطوبة ، وهذا يستدعى سرعة استهلاكها فى مدة قصيرة وإلا تعرضت للتلف ، ونظراً لإقبال الشعب خصوصاً الطبقات الفقيرة على استهلاك البلح والعجوة بشكل ملحوظ - فإن البلاد تستورد منه سنويا كمية كبيرة بلغت ٢٠ ألف طن فى عام ١٩٥٧ وهى تمثل أكثر من نصف كمية الواردات من الفاكهة لهذا العام ، وقد أوصت اللجنة بالتوسع فى زراعة النخيل لسد حاجة البلاد من البلح والعجوة ، علاوة على إمكان تصدير الفائض إلى الخارج ، وإلى أن نبلغ هذا الهدف يجب أن نعنى باستثمار البلح الناتج محليا فيما يختص بتجفيفه وتصنيعه عجوة مع تحسين طرق صناعتها .

الزيتون :

منزرع منه الآن ٢١٢٨ فداناً أنتجت ٧١٢٩ طناً فى عام ١٩٥٧ ، وأوصت اللجنة بزيادة المساحة مبدئياً إلى ١٠ آلاف فدان لكفاية الاستهلاك وتصدير الفائض .

الرمان :

من أصناف الفاكهة المحبوبة لدى الكثير من الأهالى ، ومساحته المنزرعة الآن ٢٠٢٢ فدانا أنتجت ١٣ ألف طن فى عام ١٩٥٧ ، وتوصى اللجنة بزيادة المساحة ٥٠٠ فدان أخرى لمواجهة الاستهلاك .

الجوافة :

هى فاكهة شعبية يزرع منها الآن ٦٢٦٥ فداناً أنتجت ٢٦٢٩٢ طناً فى عام ١٩٥٧ وهى من أغنى أنواع الفاكهة احتواء على فيتامين c كما أنها صالحة للمنتجات الصناعية ، ولهذا تقترح اللجنة زيادة المساحة إلى ١٠ آلاف فدان من أصنافها الممتازة .

التـــين :

هو من الفواكه اللذيذة التى يقبل الناس عليها إقبالا شديداً ، ومنزرع منه الآن ١٤٦٧ فداناً أنتجت ٥٤٢٠ طنا فى عام ١٩٥٧ ، وتستورد البلاد منه سنوياً كميات تقدر بحوالى ألفى طن من التين المجفف ، وترى اللجنة التوسع فى زراعة الأصناف الصالحة للتجفيف دون الحاجة إلى تلقيح العشرة الملقحة الخاصة ، وذلك لسد جزء من تلك الكميات الضخمة المستوردة .

الكمثرى :

فاكهة يقبل عليها المستهلك كثيراً ، والمساحة المنزرعة منها الآن تبلغ ٢٤٩٣ فداناً أنتجت ٦١٧٤ طناً فى عام ١٩٥٧ وقد بلغ المستورد منها ٢٢٨ طناً فى عام ١٩٥٦ و ١٥٥ طنا فى عام ١٩٥٧ ، وتقترح اللجنة زيادة المساحة إلى ٤٠٠٠ فدان.

التفاح :

المنزرع منه ٥٣٧ فدانا أنتجت ٢٣٠٧ أطنان فى عام ١٩٥٧ وهو فاكهة ليست شعبية ، وقيمته الغذائية ليست عالية جدا . وقد استورد منه ٤٩٧٦ طناً فى عام ١٩٥٦ و ١٦٣٧ طناً فى عام ١٩٥٧ ، وترى اللجنة الحد من استيراد التفاح بفرض ضريبة جمركية مرتفعة عليه .

الخوخ والمشمش والبرقوق :

تبلغ المساحة المنزرعة بالخوخ ٥٨١ فداناً أنتجت ١٩٢٢ طناً فى عام ١٩٥٧ ومساحة المشمش ٢٠٤٢ فدانا أنتجت ٦٦٢٢ طناً ، ومساحة البرقوق ٩٥٠ فداناً أنتجت ٢٣٩٣ طناً ، وتستورد البلاد كميات كبيرة من أصنافها المجففة وهى : القراصيا والمشمش المجفف ، وقمر الدين ، وتقدر بحوالى ٢٠٠٠ طن سنوياً ، لأن الأصناف المنزرعة لا تصلح للتجفيف ، كما أن الكميات الطازجة التى نستوردها من الخوخ والمشمش والبرقوق والتفاح والكمثرى التى تأتينا صيفا من أوربا وحوض البحر الأبيض المتوسط سيظل ورودها فى تناقص مطرد الى أن تتغلب على الصعوبات التى نلقاها فى زراعة الأصناف الأوربية والأمريكية الممتازة منها ، وهى صعوبات خاصة بالجو والتربة والحشرات وعدم احتمال الأصناف الجيدة لهذه العوامل ، وهى الآن فى سبيل الحل .

الياميش :

تعتمد البلاد الآن على الاستيراد فى حاجتها إلى الفواكه المجففة كالزبيب والتين والمشمش المجفف وقمر الدين ، وكذلك النقل كالجوز واللوز والبندق والفستق ، وسيستمر استيرادها إلى أن تكفى البلاد حاجتها من الفاكهة الغضة وتنجح زراعة الأصناف الصالحة للتجفيف ، وكذلك تنجح زراعة اللوز والبيكان المشابه للجوز. وقد دلت تجارب مصلحة البساتين على جودة المنزرع منهما .

ويظهر جلياً مما تقدم أن مصر تحتاج إلى مساحات كبيرة لاستغلالها فى إنتاج الأنواع المختلفة من الفاكهة لسد حاجاتنا الغذائية ، فضلا عما تلزم زيادته سنوياً منها لمقابلة الزيادة المستمرة فى عدد السكان .

ولكى يزيد إنتاج الفاكهة وتقل تكاليفه يجب العمل على تركيز زراعة أنواعها المختلفة فى المناطق التى تجود فيها ، فيسهل بذلك إرشاد المنتجين ، مع تكوين جمعيات تعاونية لنقل وتسويق الثمار ، فينتظم بذلك عرضها فى الأسواق حسب الطلب عليها فلا تهبط أسعارها ولا تتعرض للتلف .

كما يجب تشجيع المصانع الغذائيـــة الحالية والعمل على إنشاء أخرى جديدة فى مناطق التركيز ، وذلك لتصنيع الفاكهة الفائضة ، فإن ذلك يساعد على التوسع فى زراعة الفاكهة وتنظيم تجارتها .

ومن الضرورى العمل على تشجيع زراعة الفاكهة فى الواحات والصحارى المصرية حيث توجد بها مساحات كبيرة تصلح لاستغلالها فى زراعة أنواع الفاكهة المختلفـــة .

والآن بعد أن تمت الوحدة المباركة بين مصر وسورية فى الجمهورية العربية المتحدة يمكننا بعد دراسة إنتاج أنواع الياميش المختلفة بالإقليم السورى وضع سياسة ثابتة لإنتاج الياميش والفواكة الأخرى ، والتوسع فى زراعتها بحيث يكفى إنتاجها استهلاك الجمهورية العربية المتحدة .

وعلى هذا فإن إمكانيات إنتاج الفاكهة فى الإقليمين المصرى والسورى ستسد حاجات الإقليمين من الفاكهة فى المستقبل القريب إن شاء الله .